المرأة والتنمية في الدول العربية: حالة المرأة الكويتية

إعداد

د. رياض بن جليلي

سلسلة اجتماعات الخبراء

العدد رقم (25)

أهداف سلسلة اجتماعات الخبراء:

تهدف هذه السلسلة إلى المساهمة في نشر الوعي بأهم القضايا التنموية عموماً، وتلك المتعلقة بالدول العربية خصوصاً، وذلك بتوفيرها لنصوص المحاضرات، وملخص المناقشات، التي تقدم في لقاءات عامة دورية يقوم بتنظيمها المعهد خلال فترة النشاط التدريبي، وحسب المناسبات. ونظراً لحرص المعهد على توسيع قاعدة المستفيدين يقوم بتوزيع إصدارات السلسلة على أكبر عدد ممكن من المؤسسات والأفراد والمهتمين بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، آملين أن تساهم هذه الإصدارات في دعم الوعي بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية ونشر الآراء المختلفة للتعامل مع هذه المشاكل في البلدان العربية.

سلسلة اجتماعات الخبراء " ب "
المعهد العربي للتخطيط بالكويت

المرأة والتنمية في الدول العربية: حالة المرأة الكويتية

إعداد
د. رياض بن جليلي

العدد رقم (25)
مارس 2008

ISBN: 99906 - 80 - 21 - 8
Depository Number: 2008/026

المحتويات

تقديم..... 5

1. مقدمة 7

2. تطور إشكالية النوع الاجتماعي والتنمية 11

3. مجالات إحصاءات النوع الاجتماعي ومؤشر المساواة 16

4. دور المرأة التنموي في الكويت 22

5. الخلاصة..... 32

6. ملخص المناقشات 34

المراجـــع 35

تقديم

دون الدخول في تفاصيل فنية، أودّ الإشارة إلى أن المجتمع الدولي، بعد طول تلكؤ ، قد اتفق على تبني مفهوم عريض للتنمية، على أنها عملية تُعنى بتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر ليعيشوا الحياة التي يرغبون في تحقيقها. وتتراوح مثل هذه الحريات الحقيقية من إستطاعة البشر الحصول على التعليم والخدمات الصحية والاستمتاع بمستوى للمعيشة الهانئة إلى متطلبات أرقى تتعلق بالمشاركة في صنع القرارات التي تمسّ حياتهم والتعبير الحر عن آرائهم بالوسائل القانونية المتاحة. ولعلنا لسنا بحاجة إلى ملاحظة أن مثل هذا التعريف العريض للتنمية يتجاوز التعريفات الضيقة، التي كانت تساوي التنمية بالنمو الاقتصادي، كما تعبر عنه الزيادة في متوسط دخل الفرد. في إطار هذا التعريف العريض يمكن تناول قضايا المرأة والتنمية.

وقد وجد هذا التعريف العريض للتنمية قبولاً دولياً واسعاً، عبرت عنه الأمم المتحدة في الأهداف الإنمائية للألفية التي أصدرتها في سبتمبر من عام 2000. وكما هو معروف، فقد تضمنت هذه الأهداف العناية بالمرأة بطريقة واضحة وصريحة في هدفين رئيسيين هما:

- الهدف الثالث من أهداف الألفية: القاضي بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة .
- الهدف الخامس من هذه الأهداف: القاضي بتخفيض معدّل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع خلال الفترة ما بين 1990 و 2015.

وبتمعن المؤشرات الكمية التي تمّ اختيارها بواسطة المجتمع الدولي لتقييم التقدم نحو تحقيق الهدفين المذكورين فإن الاهتمام بدور المرأة في المجتمع يتضح في عدد من المؤشرات، تشتمل هذه المؤشرات على:

- نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الثلاث.
- نسبة الإناث إلى الذكور بين 15 و 24 سنة ممن يلمون بالقراءة والكتابة.
- حصة النساء من الوظائف ذات الأجر في القطاع الزراعي.
- نسبة المقاعد التي تحتلها النساء في البرلمانات الوطنية.

وقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحت قيادة المرحوم الأستاذ الدكتور محبوب الحق، بقياس المفهوم العريض للتنمية منذ عام 1990 بواسطة مؤشر التنمية البشرية، وذلك في إطار التقارير السنوية التي يصدرها عن التنمية البشرية في العالم. وقد تمّ تطوير هذا المؤشر عبر السنوات، ليعكس الاهتمام بدور المرأة في التنمية، وذلك بابتداع مؤشر التنمية البشرية المتضمن للنوع.

هذا باختصار شديد، وربما كان مخلاً، ما كان من اهتمام دولي بدور المرأة في التنمية. وهو اهتمام قد وجد صدى له في حالة دولة الكويت، التي أولت دعم مشاركة المرأة في مختلف المجالات أولوية متقدمة على جدول الاهتمامات الوطنية. هذا وسوف يسلط هذا العدد من سلسلة اجتماعات الخبراء الضوء على عدد من المؤشرات التجميعية حول حالة الكويت، بما في ذلك الوضع الصحي للمرأة، وحالتها التعليمية، ومشاركتها في الحياة الاقتصادية، ومواقع اتخاذ القرار التي تحتلها.

د. عيسى الغزالي
مدير عام المعهد العربي للتخطيط

1. مقدمة

لا تزال جهود أكثر من عقد من السنين تتواصل لربط مفهوم التنمية البشرية أو الإنسانية بأبعاد ومعايير أكثر تجسيدا للحقوق والحريات الاقتصادية و السياسية والمدنية. وقد تم ابتكار وتطوير عدد من المقاييس والأدلة الهادفة لربط المنجز التنموي بمقدار الحريات التي يكتسبها الإنسان ،وبمدى قدرته على التحرر من الفاقة و التمييز والتهميش الاقتصادي و السياسي. ولعل أهم ما استهدفته المحاولات المعاصرة لتحديث التنمية البشرية، هو إكساب العملية التنموية مضامين أكثر شمولاً وعمقاً تؤهلها للتوجه نحو القضاء على نماذج العنف والاستبعاد التي تتعرض لها شرائح إجتماعية واسعة، وهي النماذج التي تترتب عليها معاناة إنسانية وأضرار تنموية كبيرة ،وتظل مع ذلك خارج دائرة الاهتمام والتغيير .

وليس بخافٍ أن حقوق وحريات المرأة العربية السياسية والاقتصادية الخاضعة عادة للقمع والمصادرة هي بالتحديد أكثر صور العنف استبعادا عن دائرة الضوء. وقد كان ذلك من أهم أسباب تركيز تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 على البعد المؤسساتي للتنمية البشرية، ومطالبته بفتح باب الاجتهاد لتدقيق وتحسين أدلة قياس التنمية الإنسانية على المستوى العربي، وذلك بإدماج مقياس الحرية ومقياس تمكين النوع الاجتماعي ضمن المقاييس التي يجرى تطويرها واستحداثها لهذا الغرض.

وقد أوضح ذلك التقرير ما أكدته أيضا التقارير الدولية للتنمية البشرية، و هو إمكانية القياس الكمي لعدم المساواة المرتبطة بنوع الجنس، وذلك باستخدام ثلاثة أبعاد أساسية للتمكين، وهي المشاركة في صنع القرار السياسي، والمشاركة في صنع القرار الاقتصادي ثم السيطرة على الموارد. كما أكد التقرير أن إدراج هذه الأبعاد ضمن المؤشرات الأخرى المعتمدة لقياس التنمية، سيجعلها أكثر مصداقية في التعبير عن خصوصيات الواقع التنموي العربي.

كذلك فإن العديد من الدراسات تؤكد على أن من بين مؤشرات تقدم المجتمع، مساهمة نسائه في النشاط الاجتماعي والاقتصادي، وهناك آراء ترى أن أي خطة تنموية، لابد أن تعتمد في جهودها على مشاركة المرأة بجانب الرجل، بوصفها نصف القوى البشرية في المجتمع. لذلك فإن تخلف مجتمعنا العربي، يعزى إلى اقتصاره في مجهوداته التنموية على قوى الرجل، مهمشاً لدور المرأة ومستبعداً لأهمية هذا الدور. ومن هذا المنطلق، فإن أحد أهم أسباب معوقات التنمية في البلدان العربية ، كما

أشار إليه تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، يكمن بشكل عام في تهميش قضية المرأة ودورها في العملية التنموية، بالإضافة إلى نقص الحرية ونقص المعرفة.

إن عملية التنمية هي عملية متكاملة، تهدف للارتقاء بالعنصر البشري دون تمييز بين فئاته. لذلك ينبغي أن تستوعب في خططها كل فئات المجتمع، فنسق القيم من شأنه محو صورة المرأة السلبية، المهمشة ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، وإحلال صورة المرأة المثقفة الواعية الإيجابية، المشاركة في الحركات التنموية المختلفة محلها. كما أنه بالمزيد من الوعي المجتمعي، يتضح الإطار الاجتماعي للعمل والإنتاجية، والدور الاجتماعي للفرد، فيسهل بذلك تحقيق أهداف السياسات التنموية، دونما تفريق في توظيف القدرات البشرية لجميع فئات المجتمع.

فالتنمية المجتمعية في الجوهر، هي نزوع دائم لترقية الحالة الإنسانية للبشر، جماعات وأفراداً، رجالاً ونساء، من أوضاع تعدّ غير مقبولة في سياق حضاري معين، إلى حالات أرقى من الوجود البشري، تؤدي بدورها إلى ارتقاء منظومة إكتساب المعرفة.

و المقصود بالتنمية المجتمعية هي تلك التنمية التي تستهدف المجتمع المحلي، وتتم فيه، وتوظفه كأداة فاعلة في تحقيق أهدافها، وبالتالي فهي تتضمن أنواعاً أخرى من التنمية، من حيث موضوعها أو من حيث القطاع الذي تتم في إطاره، كالتنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، وتنمية المرأة والطفل والشباب، وهي في الوقت ذاته جزء من عملية تنمية أكبر على مستوى المجتمع، أو الدولة.

و تتضمن التنمية المجتمعية العناصر الأساسية التالية:

- جوهرها: تنمية تحترم حقوق الإنسان، وأسس المجتمع المدني، تحترمها بداية بالإقرار بها بشكل يتداخل مع بنية البرامج والأنشطة التي تتضمنها هذه التنمية، وتساهم مخرجاتها في ترسيخ هذه الحقوق والأسس، محولة إياها إلى واقع في حياة الناس، ويعبر عن ذلك عادة باعتماد هذه التنمية على مبدأي المشاركة و التمكين.
- طبيعتها المزدوجة: إذ ينظر إليها كعملية وكمخرجات ناتجة عن تحقيق أهداف برامجها، فالتنمية كعملية تهدف إلى توعية الناس، وحفزهم نحو العون الذاتي، وتطوير قيادة محلية مسئولة، وترسخ القيم الديموقراطية بينهم، أما مخرجات برامجها فتمتد إلى جوانب حياة الناس المختلفة، وفي النواحي الأساسية المرتبطة بحياة المجتمع المحلي المعني.
- التوازن بين الجزئية والكلية: يعاب أحياناً على التنمية المجتمعية بأنها محلية النزعة، تمنع امتداد تأثيرها كعملية إلى المستوى الوطني، أي تساهم بازدياد الفجوة بين الخدمة

الاجتماعية، والتغير الاجتماعي. غير أن ذلك لا يعني بالطبع، أن الإمكانية غير واردة لإيجاد توازن بين هذين البعدين في التنمية المجتمعية، وذلك بالربط بين التنمية المجتمعية والتنمية الوطنية، لإحداث تغير إجتماعي بمعدل ملائم، وضمن زمن معقول، آخذاً بعين الاعتبار السياق الذي تحدث فيه التنمية المجتمعية.

- المنظومة المجتمعية، أداة العمل الأساسية في التنمية المجتمعية: تشكل المنظومة المجتمعية إطاراً يوحد بين عملية التنظيم الاجتماعي للمشاركين، وما يشمله من علاقات داخلية وعلاقات خارجية، والبرامج التي سيقومون على تنفيذها. وحتى يقوم هذا الإطار بوظيفته المطلوبة كأداة فعّالة، فإنه ينبغي توفير مجموعة من ضمانات النجاح الأساسية، تتركز في شروط التأسيس، وينبغي أن يتمتع هذا الإطار بصحة تنظيمية في أدائه لبرامجه، بالإضافة إلى توفير شروط الاستمرار.

وتجدر الإشارة إلى كثرة المعايير التي تعتمد في التعرف على الموقع الذي تحتله المرأة في أي من المجتمعات البشرية، ومن خلالها يمكن التعرف على واقع ومستوى تلك المجتمعات. ويمكن في هذا الصدد إيراد ثلاثة معايير جوهرية، تعتبر محطات مركزية لاختبار موقع المرأة ومكانتها في المجتمعات العربية، وهي:

- طبيعة علاقات الإنتاج السائدة، أي مستوى تطور القوى المنتجة في المجتمع، المادية منها والبشرية، بما في ذلك مستوى تطور التعليم والمهارة الفنية، وتطور العلوم والحياة الثقافية، أو ما يطلق عليه اليوم بالتطور البشري أو الإنساني.
- مستوى الحياة الديموقراطية، مدى سيادة دستور ديموقراطي و إطار مؤسساتي شفّاف، وتمتع الشعوب بالحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان.
- دور المرأة ومكانتها في المجتمع إلى جانب الرجل، بمعنى مكانتها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومدى تمتعها بحريتها وحقوقها كاملة غير منقوصة.

كما تشترط عملية المشاركة النسائية في حركة التنمية وتوجيهها بصفة عامة درجةً معينة من القوة أو التمكين، إذ أن المشارك في الحياة اليومية هو عامل لديه القدرة على الفعل والاختيار، وتحقيق الأوضاع والأهداف التي يرغبها، ومن ثم فإن المشاركة الحقيقية تعني وتفترض درجة الفاعلية وشروط تحققها، وقدرة المرأة على تحقيق إرادتها وتطلعاتها على الصعيد الاجتماعي، على أساس أن السعي نحو القوة عنصر كامن في الفعل الاجتماعي، وهو مصدر أساسي لمقاومة التنظيمات والمؤسسات الاجتماعية الضاغطة.

ويرتبط مفهوم التمكين في الدراسات الاجتماعية الحديثة بمفهومين آخرين؛ تحقيق الذات أو حضور الذات، وهو المفهوم الذي يشير إلى الوعي والمعرفة والخبرة، أو القابلية لامتلاك تلك العناصر الضرورية للمشاركة، ومقاومة الضغوط الاجتماعية. ونستطيع القول في هذا الصدد أن المرأة بصفة عامة، و المرأة العربية بصفة خاصة، لا زالت تستشعر الكثير من الضغوط المؤسسية الاجتماعية، التي تعوق مشاركتها في حركة التنمية وصنع القرار.

تشير البيانات والإحصاءات المتوفرة على الصعيد العربي إلى أن الكويت حققت تقدمًا أكثر من باقي دول المنطقة من حيث تحسين وضع المرأة وتأمين المساواة بين الجنسين. فقد بلغ دليل التنمية البشرية طبقاً للجنس (GDI) الخاص بالكويت 0.864 عام 2004، وجاء ترتيب الكويت للعام نفسه 31 من أصل 177 دولة. كما أظهر دليل التنمية البشرية المعدل طبقاً للجنس توازناً لصالح المرأة في مجالي العمر المتوقع عند الولادة (79.7 سنة للمرأة مقابل 75.4 سنة للرجل) ومعدل الالتحاق الدراسي للمستويات الثلاثة (79 في المائة للمرأة مقابل 69 في المائة للرجل). وللنساء نسبة مرتفعة من المشاركة في قوة العمل (48 في المائة سنة 2004) مقارنة بالدول العربية عمومًا ودول الخليج بشكل خاص، كما أن النساء في الكويت يتمتعن بحماية حيال التمييز ضدهن. إلا إن معدل معرفة القراءة والكتابة لدى الرجل كان أعلى (ولو بفارق ضئيل) مما هو عليه الحال لدى المرأة (91 في المائة للمرأة مقابل 94.4 في المائة للرجل)، كما أن حصة المرأة من الدخل المكتسب ظلت منخفضة، فبلغت نحو 27 في المائة للمرأة مقابل 73 في المائة للرجل.

ومن ناحية أخرى، فإنه بالرغم من احتلال المرأة الكويتية لمناصب عليا كمديرة لجامعة الكويت ومندوبة دائمة لدى الأمم المتحدة، إلا أنها ظلت و إلى عهد قريب فاقدة لحقوقها السياسة، وقد حصلت المرأة الكويتية على حق الترشيح والتصويت والانتخاب أو الحقوق السياسية عن طريق مرسوم أميري، تمت المصادقة عليه من قبل مجلس الأمة الكويتي في السادس عشر من مايو 2005 بعد فشل المحاولة الأولى لتمرير مشروع القانون في عام 1999 نتيجة عدم موافقة أغلبية أعضاء مجلس الأمة عليه. وشاركت المرأة الكويتية بصورة فعالة في انتخابات مجلس الأمة الكويتي 2006 وترشح منهن قرابة الثلاثين مرشحة من مجموع 350 مرشحا في كامل الدوائر الانتخابية، إلا أن الفوز لم يحالف أية مرشحة منهن.

ولا تعزى أزمة المشاركة السياسية لسبب معين بعينه، بل أن هناك العديد من العوامل التي تتداخل لتشكل هذه الأزمة، وهي في حقيقية الأمر جزء من حلقة متصلة من الأزمات، تعاني منها كثير من الدول، وخصوصا في الواقع العربي و الخليجي، مثل أزمة الشرعية ، وأزمة المواطنة، وأزمة التوزيع.

وهناك العديد من الأسباب التي تقود إلى ظهور أزمة المشاركة السياسية للمرأة منها: أسلوب التنشئة السياسية، حداثة التجارب الديمقراطية، هشاشة أو غياب المؤسسات التنظيمية الفاعلة، الموروث الثقافي الثقيل، ضعف التوجه الحزبي نحو مشاركة المرأة عملياً و التركيز على الرجل دون المرأة من حيث التنشئة السياسية.

يعتبر دعم مشاركة المرأة الكويتية إقتصاديا و سياسيا و إجتماعيا من جملة الأولويات المتقدمة على جدول الاهتمام الوطني، كما أنه يحظى بعناية خاصة من قبل القيادة السياسية، ويمكن رد هذا الاهتمام إلى ثلاثة أسباب رئيسية متصلة:

- السبب الأول: هو الحرص على تفعيل المشاركة السياسية والاقتصادية بشكل عام كركيزة أساسية لتحقيق قيمة المواطنة وترسيخ قيمة الانتماء للوطن.
- والسبب الثاني: هو أنه لا مشاركة سياسية جادة في ظل استبعاد المرأة أو تهميشها، ذلك أن من أهم خصائص المواطنة إقامتها على أساس مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين دون تمييز بينهم بسبب الجنس أو اللون أو الدين.
- والسبب الثالث: هو أن اللامساواة بين الجنسين تعرقل الأداء الاقتصادي و تعيق إمكانية الدولة في استغلال أفضل طاقاته، مما يقوض في النهاية النمو والإنتاج الاقتصاديين.

ولاشك أن الحرص على تفعيل المشاركة السياسية والاقتصادية للمرأة الكويتية يكتسب دفعة أكبر، كونه يتم في إطار دولي موات ضمن جملة معايير للتنمية البشرية، تتمثل في الموقف من مكافحة الفقر والقضاء على الأمية وخفض معدلات الوفيات وحماية البيئة، وفي القلب من جميع تلك المعايير تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وقد ورد النص على هذه الرؤية الدولية في سياقات وأطر ومناسبات مختلفة، أحدها و أهمها قمة الألفية التي عقدت في عام 2000 وجعلت الهدف الثالث من أهدافها سد الفجوة النوعية بين الرجل و المرأة في مختلف المجالات بحلول عام 2015.

2. تطور إشكالية النوع الاجتماعي والتنمية

يعني مفهوم النوع الاجتماعي مختلف الأدوار والحقوق والمسؤوليات التي تعود للنساء والرجال والعلاقات القائمة بينهم. ولا يقتصر المفهوم على النساء والرجال، وإنما يشمل الطريقة التي تحدد بها خصائصهم وسلوكياتهم من خلال مسار التعايش الاجتماعي. ويرتبط النوع الاجتماعي عموما بحالات اللامساواة في النّفوذ وفي إمكانية الاستفادة من الخيارات والموارد. وتتأثر المواقع المختلفة للنساء والرجال بالحقائق التاريخية والدينية والاقتصادية والثقافية.

ويتم تعريف علاقات النّساء والرّجال بطرق مختلفة حسب اختلاف المجتمعات. وتشكّل هذه العلاقات التي يتقاسمها النّساء والرّجال ما يسمّى علاقات النّوع الاجتماعي التي تشكّلها مجموعة متنوّعة من المؤسّسات مثل الأسرة والنّظم القانونية و السوق. وتتمثل علاقات النوع الاجتماعي في علاقات قوى تراتبية بين النساء والرجال تميل إلى تكريس دونية النساء. وغالبا ما تُقبل تلك العلاقات التراتبية على أنها طبيعية بالرغم من أنها محدّدة اجتماعيا ومتوطنة ثقافيا وقابلة للتغير عبر الزمن. وتشكل علاقات النوع الاجتماعي ديناميكية تتميز بالصراع والتعاون في نفس الوقت وتتخللها محاور أخرى من الاعتبارات المتراكمة التي تشمل الطائفة والطبقة والعمر والحالة الاجتماعية والموقع داخل الأسرة.

وباعتبار ما سبق ذكره، فان أي تحليل مراع لمتطلبات النوع الاجتماعي يعني الطريقة المنهجية في تناول تأثيرات التنمية المختلفة على النساء والرجال. ويتطلب أي تحليل مراع لمتطلبات النوع الاجتماعي فصل البيانات حسب الجنس وفهم كيفية تقسيم العمل ومكافأته. ويتعين أن يتم التحليل المراعي لمتطلبات النوع الاجتماعي في كافة مراحل عملية التنمية، ويتعين على المرء أن التساؤل عن كيفية تأخير أي نشاط أو قرار أو مخطط معين بشكل مختلف على النساء والرجال.

هذا وقد شهد العالم منذ بداية تسعينيات القرن الماضي تحولات كبرى، من حيث الاهتمام بمحور النوع الاجتماعي والتنمية. وكان ينظر إلى هذا المحور من خلال مؤتمر المكسيك في عام 1975 ومؤتمر كوبنهاجن في عام 1980 ومؤتمر نيروبي في عام 1985 على أنه موضوع فئة ضعيفة (المرأة) بحاجة إلى دعم اجتماعي. وقد توحدت كل هذه المؤتمرات في عدم تركيزها على إشكالية المشاركة الاقتصادية للمرأة وبناء قدراتها التنموية المتكاملة. ومع تطبيق برامج التكيف الهيكلي للاقتصاد في عقد الثمانينات في عدد كبير من الدول العربية، وما صاحبته من تحديات إقتصادية، تطورت منهجية دراسة قضايا المرأة، واتجهت إلى التركيز شيئا فشيء على قضايا التنمية بمفهومها الشمولي. وبرز هذا التوجه في تسعينات القرن الماضي من خلال المؤتمرات الدولية التي تعرضت إلى قضايا المرأة، التي نخص بالذكر منها: مؤتمر البيئة والتنمية في ريوديجانيرو عام 1992، مؤتمر حقوق الإنسان بفينا سنة 1993، مؤتمر السكان والتنمية في مصر عام 1994 ، مؤتمر القمة الاجتماعية بكوبنهاجن عام 1995 بلوغا إلى مؤتمر بكين عام 1995. وقد أجمعت كل الورش المنعقدة في المؤتمر الأخير على أهمية عدد من المواضيع التي تخص الأوضاع الاقتصادية للمرأة وتأنيث الفقر والبطالة وقضايا الملكية. وقد طرحت ورقة عمل بكين الذي خرج بها المؤتمر خطة متكاملة لتمكين المرأة، حيث دعت هذه الورقة الحكومات وكافة الجهات المؤثرة إلى تشجيع اعتماد سياسة فعالة وواضحة ترمي إلى إدماج رؤيا حول

النوع الاجتماعي في جميع السياسات والبرامج، بحيث يسبق اتخاذ القرارات تحليل لآثارها على كل من المرأة والرجل. بالإضافة إلى ذلك، وحتى مارس 2003، وافقت 171 دولة على ميثاق الأمم المتحدة حول القضاء على كل أنواع التمييز ضد المرأة.

وقد مثل مؤتمر بكين تحولاً نوعيا في معالجة قضايا المرأة الاقتصادية ودعم رؤية المرأة وعلاقات النوع الاجتماعي المنادية بإعادة توزيع علاقات القوى في المجتمع والمقترحة لآليات متنوعة لتحقيق هذا الهدف. كما طرح ولأول مرة أجندة موحدة للمرأة شمالا وجنوبا، مؤكدا بذلك على أن القضايا الخصوصية للمرأة لا تغيب في أي مجتمع من المجتمعات رغم تفاوتها الكبير في درجة النمو و الأهمية.

وارتبطت إشكالية النوع الاجتماعي والتنمية بطرح قضيتي المرأة من ناحية والتنمية من ناحية أخرى. فالمرأة تطرح قضايا الإنسان عامة، كما تطرح قضايا نوعية التطور الاجتماعي ورفاهية الحياة وشروط التجدد الذاتي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وتحرير الإنسان من الاستغلال والفقر والمرض والأمية، كما أنها ترتبط بالفعل الاجتماعي بمفهومه العام والمتنوع والمتعلق بالقوى البشرية داخل المجتمع ومساهمتها في أخذ القرار. لذلك فان موقع المرأة بهذا المنظور الشمولي يطرح مراجعة جذرية لنظام تقسيم العمل التقليدي بين الرجل و المرأة داخل المجتمع، كما يضمن رؤية مجددة للتوازن المجتمعي مبنية على التكامل والشراكة.

أما التنمية فتطرح إشكالية بناء القدرات والهياكل والنظم بطريقة تدفع الدول من حالة التخلف إلى حالة التقدم، ولا يمكن لقضايا التنمية أن تطرح بصفة شمولية، دون وضع الإنسان رجلا وامرأة في صدارة الاهتمام كقوة لتحقيق التنمية وقدرة على تسييرها، وكطرف مؤهل لاقتسام نتائجها حسب آليات توزيع عادلة. فالتنمية بهذه الرؤية، تجعل من أهدافها الأساسية تحسين أوضاع النساء وتوفير الفرص المتكافئة لهم مع الرجال في المشاركة الاقتصادية، كما توفر فرصاً متكافئة للرجال مع النساء في المشاركة الاجتماعية ويكون التكامل ضمن التوازن.

ومن خلال الرؤية الشمولية لمشاركة المرأة في التنمية، فإنه يمكن الإشارة إلى المعوقات الأساسية التي تحول دون المشاركة الكاملة للمرأة في التنمية بمفهومها الشامل، وهي:

- معوقات التنشئة الاجتماعية: إن عملية التنشئة الاجتماعية (Socialization) من أهم العمليات تأثيراً على الأفراد في مختلف مراحلهم العمرية، لما لها من دور أساسي في تشكيل شخصياتهم وتكاملها، وهي إحدى عمليات التعلم التي عن طريقها يكتسب الأفراد العادات

والتقاليد والاتجاهات والقيم السائدة في بيئتهم الاجتماعية التي يعيشون فيها، وتتم عملية التنشئة الاجتماعية من خلال وسائط متعددة، وتعد الأسرة أهم هذه الوسائط، فالأفراد يتلقون عنها مختلف المهارات والمعارف الأولية، وتعد بمثابة الرقيب على وسائط التنشئة الأخرى. ووفقا لهذا التعريف، فإن معوقات التنشئة الاجتماعية ترتبط بالمخلفات الثقافية لعديد من الحضارات التي اعتبرت المرأة كائنا دونيا. وبرزت هذه النظرة التي تركت مخلفاتها من خلال الآية الكريمة، حيث قال تعالى "وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسودًا وهو كظيم يتوارى من القوم من سوء ما بشر به أيمسكه على هون أم يدسه في التراب ألا ساء ما يحكمون" النحل. وإن نظرة الحزم التي عالج بها الإسلام قضايا المرأة تتطلب عملا متواصلا وآليات متجددة قادرة على جعل الفتاة في الأسرة مصدر اعتزاز وقدرة مشاركة وعنصر توازن، فيتم إعدادها منذ مراحل طفولتها المبكرة للدورين الاجتماعي والاقتصادي بصفة متكاملة مع أدوار الرجل لضمان الشراكة والتكامل.

- معوقات إنعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على مشاركة المرأة : لقد طرحت في فترة ثمانينات القرن الماضي مراجعات إقتصادية هامة من أجل التكييف الهيكلي للاقتصاد، وطرحت بعدها برامج إعداد المنظومات الاقتصادية للانفتاح على العالم الخارجي، وتطرح اليوم قضايا الأسواق المفتوحة والفضاءات التجارية المشتركة والمبادلات الحرة وما يصاحبها من تنوع أفق التنمية وتوسع مجالاتها وتعدد فرصها من ناحية، وما ينعكس عنها أيضا من منافسة شديدة وتهميش للقوى البشرية ذات القدرات المحدودة وإقصاء للمناطق الفقيرة غير القادرة على الاندماج الاقتصادي في المنظومة الوطنية والإقليمية والدولية من ناحية أخرى. و في هذا الصدد، يمكن ذكر أربعة معوقات أساسية نتجت عن الانعكاسات السلبية لعدم تهيئة القوى البشرية النسوية للإصلاح الاقتصادي:

1. لقد تعرضت المنظومة الاقتصادية إلى تغييرات أساسية جعلت القدرات الذاتية والكفاءات المهنية تتطور بصفة كبيرة، لتتكيف مع المتطلبات الاقتصادية الجديدة في مستوى منظومة وآليات ومراكز العمل، وهو ما جعل القوى البشرية الأقل تكوينا هي القوى المهددة أكثر بالتهميش والبطالة، وفي هذا الإطار تعرضت المرأة إلى أكثر من ذلك.
2. طرحت برامج الإصلاح الاقتصادي مراجعة قطاعية لمنظومة الإنتاج من أجل خيارات جديدة ضمن المنافسة الدولية، وقد تعرضت في هذا الإطار قطاعات

النسيج والملابس وبعض المنتوجات الإلكترونية المعتمدة على منظومة الإنتاج الآلي وبعض الصناعات الغذائية إلى تغييرات جذرية لمواجهة المنافسة إلى إعادة هيكلة القوى العاملة باعتماد القدرات العالية وإقصاء القدرات الضعيفة. وقد وجدت قوى الإنتاج النسائية في هذه القطاعات صعوبات كبيرة للتأقلم مع الأوضاع الجديدة، مما أدى إلى انحصار العمالة فيها. و يطرح هذا الوضع دعم مواقع المرأة ضمن برامج الإصلاح القطاعية، وذلك بإقرار منظومات خصوصية في التدريب وإعادة التأهيل والدعم الاجتماعي للمرأة ضمن هذه البرامج، وذلك حتى لا ينعكس الإصلاح الضروري للقطاعات الإنتاجية على المشاركة الاقتصادية للمرأة.

3. تطلبت برامج التكييف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي إعادة توزيع الميزانيات والضغط على النفقات العمومية، مما أدى في كثير من الأحيان إلى تعرض نفقات الصحة والتعليم والإحاطة الاجتماعية إلى الضغط، وهي قطاعات مؤثرة بشكل كبير على تشغيل المرأة من ناحية ومنعكسة أكثر على أوضاعها الاجتماعية من ناحية أخرى، وبالتالي فقد تقلصت إمكانيات إدماج المرأة في القطاع العمومي في ظرف تزايدت فيه مساهمتها في الأنظمة التعليمية وخاصة داخل الجامعات، وبالتالي فقد كانت حظوظ اندماجها الاجتماعي أقل من حظوظ الرجل بنفس القدرات. ونلاحظ في هذا الإطار أن كل الدول العربية تعيش اليوم تحديات الاندماج في الاقتصاد الدولي وتطبيق إتفاقيات منظمة التجارة العالمية مع تعثر المحيط الإقليمي على التفاعل معها. ويطرح هذا الموضوع دعم البرامج الخصوصية لإدماج المرأة العربية في أسواق العمل، حتى تتناسب مساهمتها في المنظومات التعليمية وخاصة منها الجامعية التي تتعدى فيها نسبة النساء 50 بالمائة، مع مساهمتها في المنظومات خاصة في القطاعات المنظمة والواعدة مثل قطاع الخدمات.

4. تتطلب برامج الإصلاح الاقتصادي دعما للقطاعات المجددة، وخاصة ذات المحتوى التقني ودعم مجال الخدمات المصرفية والدراسية والتدريبية وغيرها، وكلها قطاعات تتطلب قدرات ذاتية متطورة. ورغم اكتساح المرأة للتعليم الجامعي في معظم الدول العربية وبصفة ناجحة، فهي مازالت تجد معوقات كبيرة للاندماج ضمن هذه القطاعات.

- معوقات صعوبة الأوضاع الاجتماعية وانعكاساتها على المرأة في الدول العربية: لقد مثل تصاعد معدلات البطالة وضعا إجتماعيا صعبا في معظم الدول العربية وهي تعتبر القضية

الأولى المطروحة أمام الرجال والنساء في هذه المجتمعات، كما أنها القضية الأساسية لضمان الشراكة الفاعلة بين المرأة والرجل في المجتمعات العربية.

- معوقات نقص شفافية الإدارة الاقتصادية والحكم الرشيد والمشاركة في أخذ القرار: إن تنظيم الحياة الاقتصادية وتيسير إدارتها وشفافية آلياتها يساهم في تموقع المرأة داخل المنظومة الاقتصادية، لأنه بقدر ما تتقلص طرق العمل الهامشية والغير معلنة والغير مقننة بقدر ما تجد المرأة مدخلا للمشاركة، وبقدر ما تتطور المعلومة الاقتصادية، وخاصة حول المنظومة التجارية والمالية، وتتوضح أسس المعاملات فيها بقدر ما يتيسر للمرأة المشاركة الفاعلة فيها. ولهذا فان تحسين طرق الأداء الاقتصادي وضمان شفافية المعاملات وتوفير أسس الحكم الرشيد، يمنح السلام لرأس المال، ويوفر الاستقرار للمنظومة الاقتصادية ويمكن المرأة من فرص مشاركة أكبر.

3. مجالات إحصاءات النوع الاجتماعي ومؤشر المساواة [1]

1.3 أهم مجالات إحصاءات النوع الاجتماعي

يتطلب قياس ومتابعة تطور وتنفيذ أنشطة وخطط النهوض بالمرأة توفر قاعدة من البيانات والمعطيات الرقمية. وتوضح القراءة المتأنية للأدبيات المتخصصة في مجال إحصاءات النوع الاجتماعي أن الاهتمام العالمي في هذا الصدد قد ركز على عدد من المجالات هي:

1. إحصاءات توزيع الدخل والفقر: حسبما تعكسها مسوحات الدخل والإنفاق، وذلك على الرغم من عدم تمكن هذه الإحصاءات من سبر غور حالة التوزيع داخل الأسر، مما يتطلب صياغة أدوات خاصة لجمع البيانات في هذا الخصوص. وعلى الرغم من أن قضايا الفقر ليست ذات صلة بالمجتمع الكويتي، إلا أن قضايا توزيع الدخل والثروة تشكل بنداً مهماً في صياغة السياسات الاجتماعية الأمر الذي يوجب العناية بها لتعكس عملية جمع المعلومات بعد النوع الاجتماعي.
2. إحصاءات الصحة: وتشمل إحصاءات الحصول على الخدمات الصحية وإحصاءات الإنجازات المتخصصة. وقد كان لمنظمة الصحة العالمية دور مهم في بناء القدرات المحلية وفي تنميط المعلومات وطرق جمعها. وتشمل أهم المؤشرات الصحية القابلة للجمع حسب النوع توقع الحياة عند الولادة وتوقع الحياة المعدل، معدل وفيات الرضع، معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، ومؤشرات التغذية بما في ذلك فقر الدم. بالإضافة إلى ذلك، فإن معدل الوفيات أثناء الولادة يمثل

أحد أهم المؤشرات الصحية المتخصصة، كما اكتسبت معدلات إنتشار متلازمة إنعدام المناعة المكتسبة (الإيدز) أهمية خاصة في ظل استهدافها بواسطة الأهداف الإنمائية للألفية التي صاغتها الأمم المتحدة عام 2000.

3. إحصاءات سوق العمل: وتشمل مختلف معدلات المشاركة في سوق العمل، وإحصاءات الأجور في مختلف القطاعات الإقتصادية ومعدلات البطالة. وتوضح الدراسات أن الإحصاءات الرسمية حول قوة العمل عادة ما تنزع نحو تقليل مساهمة الإناث، خصوصاً باستبعادها لساعات العمل في القطاع غير المنظم وعمل المرأة داخل المنزل، وخصوصاً تلك الأعمال التي يترتب عليها إنتاج للسلع والخدمات البديلة لتلك المتوفرة في الأسواق.
4. إحصاءات التعليم: وتشمل مختلف المؤشرات القابلة للتصنيف حسب النوع، من أهمها: معدلات الأمية ومعدلات الأمية للأعمار 25 سنة فما فوق، ومعدلات القيد لكل مرحلة من مراحل التعليم (الابتدائي والثانوي والعالي)، ومعدلات الإعادة، ومعدلات الرسوب ومعدلات التسرب.
5. إحصاءات المشاركة السياسية: إكتسب هذا المجال أهمية خاصة في ضوء التوجه العلمي نحو تأسيس نظم حكم ديموقراطية، تتسم بدرجة مرتفعة من المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياة الناس. وقد اشتملت الأهداف الإنمائية للألفية على عدد من المؤشرات التي يمكن جمعها حسب النوع، وقد انطوى مؤشر تمكين المرأة الذي طوره برنامج الأمم المتحدة على مثل هذه المؤشرات، وذلك على الرغم من الاعتراف صراحة بأن حالة المشاركة السياسية تتأثر بالخصائص الثقافية لمختلف المجتمعات بما في ذلك العادات والتقاليد والموروثات. وتشتمل المؤشرات على نسب النساء في إجمالي كل من المقاعد البرلمانية والوظائف الإدارية والتنظيمية والأعمال الفنية والمهنية.

وتجدر الإشارة إلى أن صندوق الأمم المتحدة للمرأة في تقريره حول تقدم النساء في العالم لعام 2002 قد قام بتحليل الاتجاهات الزمنية للمساواة بين النوعين خلال النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي، وذلك على أساس المؤشرات التي حددتها الأمم المتحدة في إطار الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية، القاضي "بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة". وينص هذا الهدف الفرعي، تحت غاية تعزيز المساواة، على "إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي

والثانوي، ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام 2005، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015".

و قد حددت الأمم المتحدة مؤشرات الإنجاز لهذا الهدف في ما يلي:

- نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي.
- نسبة الإناث والذكور ممن يلمون بالقراءة والكتابة للفئة العمرية 15-24 سنة.
- حصة النساء من الوظائف ذات الأجر في القطاع غير الزراعي.
- نسبة المقاعد التي تحتلها النساء في البرلمانات الوطنية.

وقد بيّن صندوق الأمم المتحدة للمرأة أن تقرير عام 2002 قد ركز على مؤشر نسبة البنات إلى البنين في التعليم الثانوي، وذلك على أساس أن هذه النسبة في التعليم الابتدائي يتم مراقبتها في إطار الهدف الإنمائي الثاني الذي ينص على "تحقيق تعميم التعليم الابتدائي" بمعنى "كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث منهم، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام 2015" (أنظر الملحق رقم (A-1). وتوضح نتائج التقرير أن الكويت قد تمكنت من تحقيق المساواة بين النوعين في هذا المؤشر في عام 2002.

2.3 مؤشر للمساواة بين الجنسين
دليل التنمية البشرية ومتوسط دخل الإناث

كما هو معروف، فقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار تقرير التنمية البشرية في العالم الذي بدأ إصداره في عام 1990، بتطوير مؤشر للتنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس في عام 1995.

يستخدم مؤشر التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس نفس المتغيرات المستخدمة في دليل التنمية البشرية وهي مستوى المعيشة (معبراً عنه بدخل الفرد الحقيقي بالمكافئ الشرائي للدولار) والمستوى الصحي (معبراً عنه بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة) والمستوى التعليمي (معبّر عنه بمؤشر مركب يتكون من معدل معرفة القراءة والكتابة، بوزن مرجح يبلغ 0.67، ونسب القيد في مراحل التعليم الابتدائية والثانوية والعالية، بوزن مرجح يبلغ 0.33).

وكما هو معروف، ولأغراض المقارنة بين الأقطار، فإن بناء مؤشر التنمية البشرية يعتمد على الصيغة التالية لتنميط المؤشرات الفرعية، لتتراوح قيمة كل منها بين الواحد الصحيح (لتنمية بشرية مرتفعة) والصفر (لتنمية بشرية متدنية). فعلي سبيل المثال، إذا ما رمزنا للمؤشر المنمط

بالحرف (I)، ولقيمة المؤشر الفعلية بالرمز AI، ولأعلى قيمة فعلية بالرمز MaxAI، ولأدنى قيمة فعلية بالرمز MinAI، نحصل على الصيغة التالية:

$$(1) \quad I = \frac{AI - MinAI}{MaxAI - MinAI}$$

حيث تؤخذ القيم القصوى والدنيا للمؤشر المعني في ما بين الدول تحت المقارنة أو عبر الزمن لدولة واحدة، وذلك لكل المؤشرات الفرعية في ما عدا مؤشر متوسط دخل الفرد، الذي تم تحويل مؤشره ليأخذ في الاعتبار خاصية تناقص المنفعة الحدية، وذلك عن طريق إستخدام اللوغاريتمات عوضاً عن المستويات العادية. وعليه فإن المؤشر المنمط لمستوى المعيشة يأخذ الصيغة التالية:

$$(2) \quad I = \frac{\log AI - \log MinAI}{\log MaxAI - \log MinAI}$$

وقد تمثل التحدي الحقيقي لتطبيق هذه المنهجية حسب نوع الجنس في محاولة تقدير متوسط دخل الإناث. ولمقابلة هذا التحدي، فقد تم الاعتماد على متوسط الأجور للإناث والذكور في الاقتصاد المعني، وذلك باستخدام المعادلة التعريفية التالية، حيث α و β هي حصة الإناث والذكور من عدد السكان النشطين إقتصادياً على التوالي، وحيث S هي حصة الإناث من الدخل المكتسب:

$$(3) \quad s = \frac{\alpha v}{(\alpha v + \beta w)}$$

حيث v هي متوسط أجر الإناث و w متوسط أجر الذكور.

ويلاحظ تقرير التنمية البشرية في العالم لعام 2000 أنه إذا ما افترضنا الآن أن الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية) لدولة Y، مقسم أيضاً بين النساء والرجال وفقاً للمعادلة رقم (3)، فإن الناتج الإجمالي الذي يكون من نصيب النساء يبلغ sY، وأن متوسط دخل الأنثى، y، سيبلغ:

$$(4) \quad y = \frac{sY}{F}$$

حيث F هي عدد الإناث بين السكان. هذا ويبلغ متوسط دخل الذكور، X، ما يلي:

$$(5) \quad x = \frac{(1-s)Y}{M}$$

حيث M هي عدد الذكور بين السكان.

ويلاحظ التقرير أنه "حيثما لا تتوفر بيانات عن نسبة الأجور، فإننا نستخدم قيمة تبلغ 75%، بمعنى إفتراض نسبة لمتوسط أجر الإناث تساوي 0.75 من متوسط أجر الذكور ($\frac{v}{w} = 0.75$).[2]

دليل التنمية البشرية المرتبط بالنوع ومؤشر المساواة

إن الاختلاف بين دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس ودليل التنمية البشرية يكمن في تعديل متوسط إنجاز كل دولة وفقاً لدرجة التفاوت في الإنجاز بين المرأة والرجل. ومن أجل عملية التعديل لمراعاة نوع الجنس تم استخدام صيغة ترجيحية تعبر عن درجة ابتعاد متوسط الإنجاز عن انعدام المساواة وذلك بافتراض معامل لتجنب عدم المساواة بين النوعين في المجتمع، الذي يستند إلى الفكرة المحورية التي تم تطويرها في مجال توزيع الثروة والدخل، التي تعتمد على وجود دالة رفاهية مجتمعية ذات مرونة حدية ثابتة. وقد استخدمت دالة الرفاهية كدالة مجتمعية لتقييم الإنجاز المجتمعي في مختلف المجالات وهي عادة ما تأخذ الشكل التالي، حيث X هي مؤشر للإنجاز في مجال معين:

$$(6) \quad V(X) = \frac{1}{1-\varepsilon} X^{1-\varepsilon}$$

لقيم ε موجبة وتختلف عن الواحد وتأخذ الشكل التالي.

$$(7) \quad V(X) = \log X$$

لقيمة ε مساوية لواحد.

وتعرف ε بأنها معامل تجنب عدم المساواة بحيث كلما ارتفعت قيمتها كلما كان المجتمع عازفاً عن حالات عدم المساواة ومفضلاً لحالات، المساواة في مختلف مجالات الإنجاز. وعلى أساس من هذه الدالة، فقد تم تطوير مفهوم "الإنجاز المكافئ للتوزيع العادل" ذلك الإنجاز الذي إذا ما تم تحقيقه بنفس المستوى للأطراف المعنية' فإنه يعتبر من الناحية الاجتماعية مكافئا للإنجاز الفعلي المشاهد. وفي حالة تحليل النوع، فإنه يمكن تعريف "الإنجاز المكافئ للتوزيع العادل"، Xe ، على النحو التالي حيث الرموز f و m تعني الإناث والذكور، وحيث γ هي نسبة الإناث لإجمالي السكان:

$$(8)\quad \frac{X_e^{1-\varepsilon}}{1-\varepsilon} = \gamma \frac{X_f^{1-\varepsilon}}{1-\varepsilon} + (1-\gamma)\frac{X_m^{1-\varepsilon}}{1-\varepsilon}$$

حيث الجانب الأيسر هو دالة تقييم الإنجاز في حالة الإنجاز المكافئ، والجانب الأيمن هو الإنجاز المشاهد لكل من الإناث والذكور حسب وزنهما السكاني. من المعادلة رقم (8) يمكن الحصول على "الإنجاز المكافئ" بطريقة مباشرة على النحو التالي:

$$(9)\quad Xe = \left[\gamma\, X_f^{1-\varepsilon} + (1-\gamma) X_m^{1-\varepsilon}\right]^{\frac{1}{1-\varepsilon}}$$

ويلاحظ في هذا الصدد أنه عندما يكون المجتمع غير مكترث لعدم المساواة، $\varepsilon = 0$، فإن Xe تساوي المتوسط الحسابي العادي للإنجاز، وتعني هذه الحالة أن المجتمع لا يعير اهتماماً للعدالة، وعند قيم موجبة للمعامل ε يكون المجتمع مفضلاً للعدالة، وعازفاً عن عدم العدالة كما سبق وأن لاحظنا.

عند تطبيق مفهوم "الإنجاز المكافئ" على اختلافات النوع يمكن الحصول على مؤشر ذو حساسية للمساواة بين النوعين، ويمكن تعريف مؤشر للعدالة النسبية، E، على النحو التالي:

$$(10)\quad E = X_e / \overline{X}$$

حيث هي المتوسط الحسابي العادي. ويلاحظ أن E يمكن أن تتراوح بين صفر وواحد.

ويلاحظ أنه عند حساب مؤشر التنمية المرتبط بنوع الجنس، فإنه يتم تطبيق التعريف في المعادلة (9)، وذلك بعد حساب مؤشرات التنمية البشرية بالطريقة التقليدية لكل نوع ولكل دولة. ويلاحظ أنه عندما يكون مؤشر إنجاز الإناث أقل من مؤشر إنجاز الذكور، فإن الإنجاز المكافئ للتوزيع العادل تكون له الخصائص التالية:

1. إن قيمة مؤشر الإنجاز المكافئ للتوزيع العادل تكون مساوية، أو أكبر من، قيمة مؤشر إنجاز الإناث، ومساوية أو أقل من قيمة مؤشر إنجاز الذكور: $X_f \le X_e \le X_m$.
2. كلما كانت درجة العزوف عن عدم المساواة كبيرة (بمعنى تفضيل المجتمع للعدالة بين النوعين) كلما كانت قيمة مؤشر الإنجاز المكافئ للتوزيع العادل منخفضة وتساوي قيمة مؤشر الإنجاز للإناث عند درجة عزوف تقارب اللانهائية.
3. تقل قيمة مؤشر الإنجاز المكافئ، أو تساوي، متوسط الإنجاز في المجتمع لقيمة درجة عزوف موجبة، أو مساوية للصفر على التوالي.

4. دور المرأة التنموي في الكويت

المؤشرات الديموغرافية للمرأة

بلغ عدد السكان الكويتيين في 2006/6/30 (1008090 نسمة) وذلك وفقاً لمعدل نمو سنوي بلغ 3.6% مقارنة بحجم السكان الكويتيين في 2005/6/30 (973286 نسمة).

وتشير تقديرات السكان الصادرة عن الهيئة العامة للمعلومات المدنية أن الإناث في المجتمع الكويتي تشكّل أكثر من نصف السكان الكويتيين، حيث بلغ عدد الإناث التقديري في 2006/6/30 (514275 نسمة) نسبة 51% من إجمالي عدد الكويتيين. يوضّح الجدول التالي تطور أعداد السكان خلال السنوات الخمس الماضية ونسبة الإناث من إجمالي عدد السكان.

عدد السكان ونسبة الإناث في الكويت

السنة (في منتصف السنة)	عدد السكان		نسبة الإناث
	ذكور	إناث	
2002	432064	449254	%51
2003	444876	463566	%51.03
2004	457985	477937	%51.07
2005	477216	496070	%51
2006	493815	514275	%51.01

المصدر: السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة، قطاع التخطيط واستشراف المستقبل، وزارة التخطيط، الكويت.

يتضح من الجدول السابق أن الإناث تمثّل 51% من السكان الكويتيين وذلك خلال السنوات الخمس الماضية. ويشير الهرم السكاني للكويت في 2006/6/30 إلى أن 39.86% من السكان أعمارهم أقل من 15 سنة، بعد أن كانت 41.17% في 2003/6/30، بينما مثّل عدد السكان في الفئة العمرية من 15 سنة إلى أقل من 60 سنة حوالي 55.4% من إجمالي عدد السكان الكويتيين في الفئة العمرية في نهاية يونيو 2006، وقد ارتفعت هذه النسبة بمقدار 2% مقارنة بآخر يونيو 2003 حيث بلغت 54.3% من إجمالي عدد السكان.

أما بالنسبة لتوزيع الإناث وفقاً للفئات العمرية، فإننا نجد أن النسبة الأكبر من الإناث تتركز في الفئة العمرية من 15 إلى 40 سنة، بنسبة وصلت إلى 41% من إجمالي الإناث في نهاية يونيو 2006، يليها نسبة الإناث أقل من 10 سنوات، التي بلغت حوالي 26.5% من إجمالي الإناث خلال نفس العام. أما الفئة العمرية من 10 إلى 14 سنة، فتمثل حوالي 11.9% من إجمالي الإناث، وذلك كما هو موضّح بالجدول التالي:

توزيع السكان حسب الفئات العمرية

فئات العمر	عدد السكان	نسبة الإناث
أقل من 10 سنوات	277207	%26.4
من 10 إلى أقل من 15 سنة	124708	%11.9
من 15 إلى أقل من 40 سنة	413262	%41
من 40 إلى أقل من 60 سنة	145303	%15.7
60 سنة فأكثر	47246	%5
إجمالي عدد السكان	1008090	%100

المصدر: السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة، قطاع التخطيط واستشراف المستقبل، وزارة التخطيط، الكويت.

تشير تقديرات توقع البقاء على قيد الحياة بالنسبة للإناث والذكور إلى ارتفاع هذه المعدلات خلال العقدين الماضيين، حيث ارتفع توقع البقاء على قيد الحياة عند الولادة للإناث من 77.3 سنة خلال الفترة 1990-1995 إلى 79.4 سنة خلال الفترة 2000-2005.

تطور توقع الحياة عند الولادة

السنوات	الإناث	الذكور
1995-1990	77.3	73.5
2000-1995	78.5	74.4
2005-2000	79.4	75.1

المصدر: United Nations; World Population Prospects. The 2004 Revision.

الوضع الصحي للمرأة

يتعرض هذا الجزء إلى أهم المؤشرات الصحية الخاصة بالمرأة الكويتية، خاصة في ما يتعلق بالأمهات والصحة الإنجابية للإناث.

بلغ عدد الإناث في سن الإنجاب (49-15 سنة) في منتصف عام 2006 حوالي 261060 سيدة مقابل 232838 سيدة في منتصف عام 2003 وفقاً لمعدل زيادة سنوي بلغ 3.9%. وبملاحظة معدلات الخصوبة خلال العقدين الماضيين، فقد بلغ معدل الخصوبة الكلية (Total Fertility Rate) خلال الفترة 2000-2005 حوالي 2.38 مولود لكل سيدة في سن الإنجاب، وبذلك يحقق معدل الخصوبة انخفاضاً بأكثر من 10% إذا ما تمت مقارنته بمعدل الخصوبة الكلية للفترة 1995-2000 والذي بلغ 2.65 مولود لكل سيدة في سن الإنجاب.

معدل الخصوبة الكلية

السنوات	الإناث
1995-1990	3.2
2000-1995	2.65
2005-2000	2.38

المصدر: United Nations; World Population Prospects. The 2004 Revision.

وفي صدد الحديث عن الوضع الصحي للمرأة، تولي الدول المزيد من الاهتمام للخدمات الصحية، وخاصة تلك المتعلقة بالرعاية الصحية للأمومة. وبدراسة مؤشري معدل الوفيات النفاسية ونسبة الولادات التي تجري تحت إشراف موظفي صحة من ذوي المهارة لعام 2003، يتضح أن 100% من الولادات في الكويت قد تمت بواسطة أطباء أو بحضور موظفي صحة مدرّبين. وقد انعكس ذلك على معدلات الوفيات النفاسية التي تراجعت من 7.3 حالات لكل مائة ألف مولود في سنة 1995 إلى 3.5 حالات فقط سنة 2003، مسجلاً بذلك معدل إنخفاض سنوي بلغ 6.7%.

الحالة التعليمية للمرأة

يعتبر التعليم وسيلة من أهم وسائل تمكين المرأة من خلال اكتسابها المعارف والمهارات اللازمة من أجل المشاركة الفعالة في عملية التنمية. لهذا الغرض يعرض هذا الجزء الحالة التعليمية للإناث في الكويت، ومدى نجاحها في تحقيق معدلات أعلى في التعليم، وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات، منها معدلات القيد في التعليم في مختلف المستويات ومعدلات معرفة القراءة والكتابة.

بلغ إجمالي عدد ا لتلاميذ الكويتيين المقيدين في التعليم ما قبل الجامعي في عام 2004-2003 حوالي 300 ألف تلميذ، تمثّل الإناث أكثر من 51% منهم، وقد ارتفعت هذه النسبة خلال عام 2005-2006 بمقدار 0.5% لتصبح 51.5%.

عدد الطلبة المقيدين في المدارس الحكومية
(إجمالي المراحل)

السنوات	الكويتيون			غير الكويتيون		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
2000-1999	134264	137689	271953	20657	20815	41472
2004-2003	145118	152348	297466	19928	19820	39748
2006-2005	129202	137013	266215	19190	19675	38865

يشير معدل القيد الإجمالي في التعليم إلى النسبة المئوية للملتحقين بالمدارس من السكان في السن المطابق للمستوى التعليمي المشار إليه (رياض الأطفال، المرحلة الابتدائية، المرحلة المتوسطة، المرحلة الثانوية). وقد بلغ معدل القيد الإجمالي في جميع مراحل التعليم ما قبل الجامعي (باستثناء مرحلة رياض الأطفال) في عام 2004 حوالي 92.3%، وقد سجلت معدلات القيد الإجمالي للإناث مستويات أعلى منها للذكور، حيث بلغ المعدل للإناث 94.2% مقارنة بحوالي 90.4% للذكور. وقد شهد معدل القيد الإجمالي للإناث تحسناً ملحوظاً مقارنة بعام 2002 الذي بلغ فيه المعدل 90.5% ليحقق بذلك ارتفاعاً قدره 4.1%.

عدد الطلبة المقيدين في المدارس الحكومية
(إجمالي المراحل)

السنوات	الابتدائي			الثانوي			جميع المراحل قبل الجامعي		
	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي
2002	94.4	94.8	94.6	83.4	88.2	85.7	87.3	90.5	88.9
2004	96.2	96.7	96.5	87.2	92.8	89.9	90.4	94.2	92.2

المصدر: UNESCO. Institute for Statistics.

بلغ إجمالي عدد الطلبة الكويتيين المقيدين في جامعة الكويت لعام 2004/2003 حوالي 16.8 ألف طالب، تمثّل الإناث 70.6% من إجمالي العدد، وقد ظلت هذه النسبة ثابتة خلال السنوات الأربع الأخيرة. وتشكّل الطالبات أكثر من 75% من إجمالي الطلبة في سنة 2003-2004 في الاختصاصات التالية: الصيدلة (93%)، التربية (89.6%)، الطب المساعد (85.5%)، طب الأسنان (82.3%) والعلوم الاجتماعية (75.6%).

الطلبة الكويتيون المقيدون في جامعة الكويت في الفصل الدراسي الأول

السنة الجامعية	ذكور	إناث	نسبة الإناث
2001-2000	4606	10869	%70.2
2002-2001	4632	10973	%70.3
2003-2002	4711	11435	%70.8
2004-2003	4937	11856	%70.6

نسبة الإناث من الإجمالي (كويتي فقط)

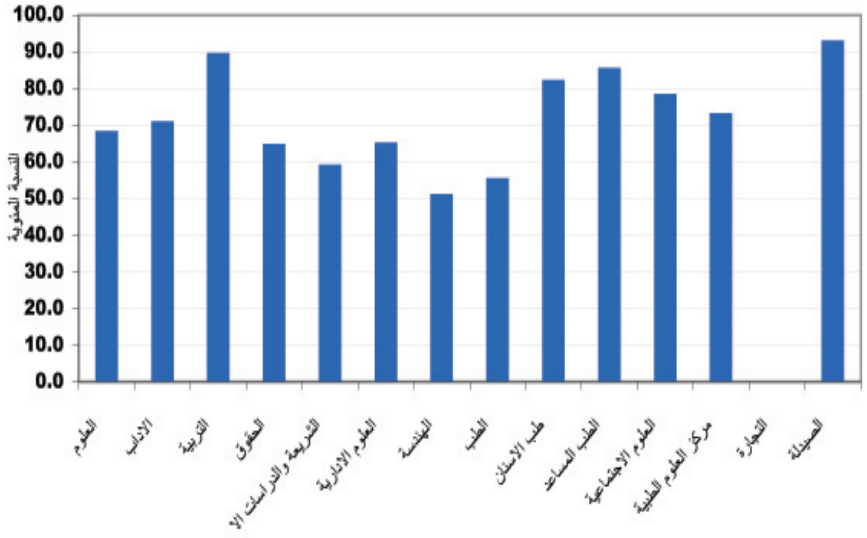

معدل الأمية

تشير معدلات الأمية خلال العقدين الماضيين إلى انخفاض نسبة الأمية على مستوى الكويت بين الذكور والإناث. أما بالنسبة لمعدل أمية الإناث (15 سنة فما فوق)، فتشير المؤشرات إلى تحسن ملحوظ خلال السنوات الماضية، حيث بلغ المعدل في عام 2004 أقل من 9%، ليحقق بذلك انخفاضاً قدره 67.3% إذا تمت مقارنته بالمعدل في عام 1990 الذي بلغ 27.4%. يأتي هذا التحسن على الرغم من ارتفاع نسبة الأمية لدى الإناث مقارنة بمعدل الأمية للذكور، الذي حقق أيضاً تحسناً خلال نفس الفترة، فقد بلغ معدل الأمية للذكور في عام 2004 حوالي 5.6% مقارنة بحوالي 9% في عام 1990.

تطور معدل الأمية خلال الفترة 1990-2004 (%)

	1990	2004
معدل الأمية للإناث (+15 سنة)	27.4	9
معدل الأمية للذكور (+15 سنة)	20.7	5.6
معدل الأمية الإجمالي (+15 سنة)	23.4	6.7
معدل الأمية للذكور (15-24 سنة)	12.1	0.3
معدل الأمية الإجمالي (15-24 سنة)	12.5	0.3

المصدر: WDI. The World Bank Group .

مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية

بلغ إجمالي حجم قوة العمل، وفقاً لبيانات قطاع التخطيط والمتابعة في وزارة التخطيط 335238 في نهاية يونيو 2006. وقد ارتفع هذا الرقم بشكل ملحوظ خلال السنوات الأربعة الماضية، حيث بلغت نسبة النمو حوالي 23% مقارنة بنهاية يونيو 2003.

تمثّل الإناث حوالي 42% من إجمالي قوة العمل وهي نسبة في ارتفاع ملحوظ مقارنة بما كانت عليه في عام 2003 (38.2%). كما تشير البيانات إلى ارتفاع معدلات مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي التي بلغت 44.3% في عام 2006 مقارنة بمعدل 37.2% في عام 2003، وهو ما يمثل نسبة ارتفاع بأكثر من 19%. كما يوضح الجدول التالي أن هذا الارتفاع قد شمل كل الفئات العمرية.

معدلات مساهمة المرأة الكويتية في النشاط الاقتصادي
حسب فئات العمر (%)

فئات العمر	السنة	
	2003	2006
19-15	0.6	5.62
24-20	29.53	38.32
29-25	61.24	70.98
34-30	60.08	68.57
39-35	58.85	63.85
44-40	57.72	60.98
49-45	48.43	56.48
54-50	37.32	46.61
59-55	20.01	32.02
64-60	9.22	15.59
65 فأكثر	3.21	4.95

المصدر: (2003 و 2006) السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة، قطاع التخطيط واستشراف المستقبل، وزارة التخطيط، الكويت.

وللتعرف على الحالة التعليمية للإناث داخل قوة العمل، يوضح الجدول التالي مستويات التعليم المختلفة للمرأة في قوة العمل الكويتية، والتي تبرز أن النسبة الأكبر من الإناث حاصلات على مؤهلات متوسطة بنسبة بلغت 41.5% من إجمالي الإناث، أما الحاصلات على مؤهل جامعي فما فوق فيمثلن 34%، بينما 2.4% منهن فقط ليس لديهن مؤهلات.

التوزيع النسبي لقوة العمل وفقاً للحالة التعليمية (قوة العمل الكويتية %)

	في 2006/6/30		في 2003/6/30	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
بدون مؤهلات	4.84	2.38	5.63	1.89
مؤهلات دُنيا	45.57	22.2	45.67	19.36
مؤهلات عُليا	14.59	33.97	15.52	38.63
المجموع	100	100	100	100

المصدر: (2003 و 2006) السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة، قطاع التخطيط واستشراف المستقبل، وزارة التخطيط، الكويت.

بلغ عدد المشتغلين الكويتيين في عام 2006 حوالي 323 ألف مشتغل، تمثل عمالة الإناث 41.3% من إجمالي عدد المشتغلين بإجمالي أكثر من 133 ألف مشتغلة، وهذه النسبة في ازدياد متواصل طوال السنوات الست الأخيرة.

تطور نسبة عمالة الإناث في الكويت

	2000	2003	2006
إجمالي المشتغلات	78976	98596	133235
النسبة من إجمالي المشتغلين	%35.07	%37.52	%41.28

المصدر: (2002، 2003 و 2006) السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة، قطاع التخطيط واستشراف المستقبل، وزارة التخطيط، الكويت.

وقد استحوذ القطاع الحكومي على أغلبية العمال ذوي المؤهلات العليا وعلى وجه الخصوص الإناث الحاصلات على مؤهل جامعي وما فوق بنسبة وصلت إلى 95.3% من إجمالي عمالة الإناث الحاصلات على مؤهلات عليا (83.6% بالنسبة للذكور)، كما تركزت أكثر من 49% من الإناث الأميات أو بدون مؤهل في القطاع الخاص والقطاع العائلي.

توزيع قوة العمل الكويتية حسب قطاع العمل والحالة التعليمية 2006 (%)

	بدون مؤهل		مؤهلات أقل من الجامعي		مؤهلات عليا	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
قطاع حكومي	88.3	50.6	89.2	86.1	83.6	95.3
قطاع مشترك	0.1	0.0	0.2	0.2	0.6	0.2
قطاع خاص وعائلي	11.6	49.4	10.6	13.7	15.8	4.5
الجملة	100	100	100	100	100	100

المصدر: (2006) السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة، قطاع التخطيط واستشراف المستقبل، وزارة التخطيط، الكويت.

أما بالنسبة لتوزيع عمالة الإناث وفقاً للقطاعات الاقتصادية، فإنه يتضح أن قطاع "خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية" هو أكثر القطاعات المستوعبة للعمالة النسائية. فمن واقع السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة لعام 2006، إتضح أن حوالي 82% من عمالة الإناث تعمل بهذا القطاع بإجمالي أكثر من 115 ألف عاملة، وهو ما يمثل 44.3% من إجمالي العاملين بهذا القطاع.

وعلى الرغم من أن عمالة الإناث في النشاط الاقتصادي "تمويل وتأمين وعقار وخدمات أعمال" لا تتعدى نسبة 3.5% من إجمالي عمالة الإناث، إلا أن الإناث يمثلن حوالي 38% من إجمالي العاملين بهذا القطاع.

وعليه فإن المعطيات تشير إلى أن عمالة الإناث تتركز في القطاعات الخدمية السابقة. وكذلك الأمر بالنسبة للذكور إذ بلغت نسبة العاملين في قطاع "خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية" حوالي 74.4% من إجمالي عمالة الذكور.

أما بالنسبة لأهم المهن التي تعمل بها الإناث، فتبين المعطيات الخاصة بالسمات الأساسية للسكان والقوى العاملة أن حوالي 45.3% من عمالة الإناث يعملن بالمجموعة المهنية "كتبة ورجال المطافىء والشرطة" بإجمالي 63.6 ألف مشغلة في عام 2006، كما تعمل حوالي 24% من الإناث كمدرسات بإجمالي 33 ألف مشغلة، بينما تعمل حوالي 4% من عمالة الإناث كفنيات في الطب والعلوم بإجمالي 5.4 ألف مشغلة.

نسبة قوة العمل (الإناث) حسب النشاط الاقتصادي لسنة 2006

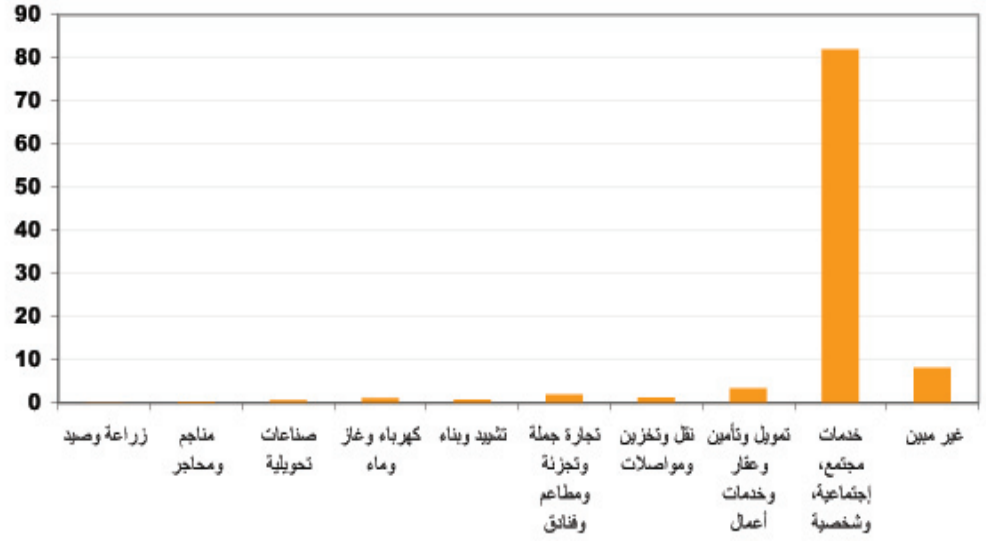

نسبة قوة العمل (الإناث) حسب المجموعات المهنية لسنة 2006

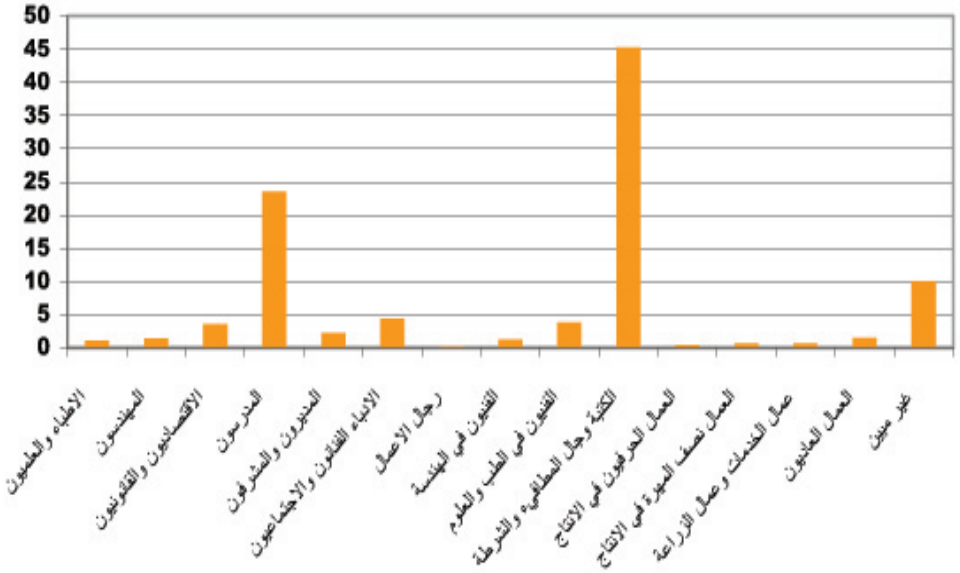

عند دراسة معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي وفقاً للحالة الاجتماعية لعام 2006، فإنه يتضح أن المطلقات أكثر النساء مساهمة بمعدل 57.7% تليهن المتزوجات بنسبة 55.4%.

البطالة

بدراسة معدلات البطالة بين الذكور والإناث خلال السنوات الأربع الماضية، يتضح أن معدل البطالة بين الإناث يمثل ضعفه بين الذكور، حيث بلغ هذا المعدل في عام 2006 حوالي 5.2% مقابل 2.7% للذكور. كما نلاحظ تضاعف معدل البطالة للإناث خلال السنوات الأربع الأخيرة مقارنة بعام 2000، حيث بلغ معدل البطالة في عام 2006 أكثر من 6 أمثاله لسنة 2000.

معدلات البطالة بين الكويتيين وفقاً للنوع

السنة	ذكور	إناث	إجمالي
2000	%1.2	%0.7	%1
2003	%2.6	%5.3	%3.6
2006	%2.7	%5.2	%3.7

المصدر: (2000 و 2006) السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة، قطاع التخطيط واستشراف المستقبل، وزارة التخطيط، الكويت.

ويمكن إرجاع ارتفاع نسبة البطالة بين الإناث مقارنة بمثيلتها بين الذكور إلى أن الغالبية العظمى من الإناث المتعطلات من فئة حملة المؤهلات الدنيا أو بدون مؤهلات، وغير حاصلات على دورات تدريبية تؤهلهن للوظائف التي يحتاج إليها سوق العمل.

المرأة في مواقع اتخاذ القرار

أصبحت المرأة الكويتية في الوقت الحاضر قادرة تماماً على تولي مهام القيادة في المجالات المختلفة وتفعيل مشاركتها في عمليات النمو والتنمية، كما استطاعت تحقيق تقدم ملحوظ في المشاركة في الحياة العامة وإظهار دورها في المجتمع من عملها ومشاركتها في الإنتاج. وبالرغم من ذلك، وعلى الرغم من اكتساب المرأة الكويتية الحق والحرية في التملك والاستغلال الكامل والمستقل للعقار، والممتلكات والدخل والأموال، فإن مشاركتها في وظائف الإدارة العليا لازالت محدودة جداً مقارنة بالرجل، وذلك كما يتضح من دراسة أعداد الإناث في وظائف الإدارة العليا القيادية في القطاع الحكومي المدني. فلم تبلغ حصة النساء الكويتيات من الوظائف القيادية مقارنة بالرجال أكثر من 5.8% في عام 2004، وهذه النسبة في انخفاض مقارنة بما كانت عليه في سنة 2001 (6.1%).

حصة النساء الكويتيات من الوظائف القيادية والتنفيذية
العاملون في القطاع الحكومي المدني (%)

الوظائف	2001	2002	2003	2004
قيادية	6.1	6.2	6.4	5.8
تنفيذية	46.6	48.8	49.2	49.5

المصدر: مؤشرات رأس المال البشري، قطاع الإحصاء والتعداد، إدارة التعداد والإحصاءات السكانية، وزارة التخطيط، الكويت.

كما يتبين من الواقع الحالي لمشاركة المرأة الكويتية في النشاط الاقتصادي حسب المجموعات المهنية في عام 2006 ضعف نسبة النساء المديرات والمشرفات في إجمالي الوظائف التي تشغلها المرأة. إذ لم تتجاوز هذه النسبة 2.3% مقارنة بحوالي 28% لدى الرجال.

نسبة المشتغلين بالمجموعة المهنية "المديرون والمشرفون"
من إجمالي قوة العمل الكويتية (%)

	2003	2004	2006
النساء	3	2.8	2.3
الرجال	29.5	28.9	27.9

المصدر: (2003، 2004 و 2006) السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة، قطاع التخطيط واستشراف المستقبل، وزارة التخطيط، الكويت.

5. الخلاصة

يبيّن رصد الواقع الحالي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت وجود مؤشرات جيدة تعكس مستوى جيداً لنوعية الحياة في المجتمع الكويتي ككل. كما يمثل دعم مشاركة المرأة الكويتية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أولوية متقدمة على جدول الاهتمام الوطني، يتضح ذلك عند تفحص سياسات التنمية البشرية التي تضمنها مشروع خطة التنمية الخمسية (2011/2010-2007/2006):

> "تشجيع المؤسسات الاجتماعية والثقافية للقيام بدور أوسع في تطوير دائرة القبول المجتمعي بدور مميز للمرأة، وتحسين الفجوة النوعية بكافة المجالات، وتذليل كافة العقبات أمام تطوير دورها وممارسة واجباتها التنموية، وتدعيم مشاركتها السياسية، ومساعدتها على التوفيق بين دورها التنموي والأسري من خلال تحفيز كافة جهات العمل على توفير دور حضانة نموذجية ملحقة بها".
>
> مشروع خطة التنمية الخمسية
>
> لدولة الكويت (2011/2010-2007/2006) ص 78.

إلا أن توظيف عناصر هذا المستوى المرتفع لنوعية الحياة في إطار تنموي متفاعل يحتاج إلى مزيد من الاهتمام و التفعيل في الواقع الاجتماعي والاقتصادي الكويتي. فما تم حتى الآن من اهتمام بالعنصر البشري في المجتمع، رغم جودة مؤشرات الإنجاز، قد تم على أساس معطيات بناء مجتمع الرفاه. وبذلك كانت المرأة، شأنها شأن الرجل، متلقية للخدمات والمزايا وليست متفاعلة معها.

فالمشاركة النوعية للمرأة في سوق العمل الكويتي لازالت ضعيفة رغم أهمية مساهمتها في النشاط الاقتصادي، إذا ما قورنت بالدول العربية عموماً وبدول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص. إذ أن للاتجاه التصاعدي لتعليم المرأة الكويتية تأثير محدود على مساهمتها النوعية في سوق العمل. وغالباً ما تتخصص المرأة الكويتية في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية، كما أن مكاسب التعليم وزيادة مشاركة المرأة في العمل لم تمكّنا إلا نسبة ضئيلة من النساء من الوصول إلى مراكز اتخاذ القرار. وقد كان تمتع المرأة بسلطة اتخاذ القرار محدوداً حتى في القطاعات التي تتركز فيها وتعتبر ثقافياً مجالات مناسبة لها كمجالات التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية.

وبسبب من توافر عائدات عالية من النفط وتوخي سياسة إجتماعية لتوزيع الثروة، فقد تمكنت الكويت من الاستثمار بكثرة في مجال تعليم البنات وفي المجالات الصحية، مما يجعل مشاركة المرأة أقل من إمكانياتها. كما يعتبر نمط التنمية السائد في الكويت لفترة طويلة أحد العوائق المؤثرة سلباً في مشاركة المرأة في المجال الاقتصادي، والذي يتجلى بالخصوص في تضخم نسبة الوظائف في القطاع العام، مع وجود حماية حكومية متشددة ومناخ إستثماري ضعيف نسبياً. وقد اتجهت الكويتيات، وخاصة منهن الحاصلات على مؤهلات جامعية، إلى المشاركة الكثيفة في وظائف القطاع العام، باعتبار أن هذه الوظائف توفر الاستقرار الوظيفي وشروط العمل الجيدة من ناحية، وتضمن عدم التمييز بين الجنسين على الأقل من النواحي المادية، من ناحية أخرى. إلا أنه، مع تقلص حجم التوظيف في القطاع العام، فإن القطاع الحكومي لن يستمر على المدى البعيد كمصدر هام لتوظيف النساء. فلزيادة مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية للكويت دور حاسم في تطوير الرؤية الكويتية من أجل اقتصاد المعرفة، فالحكومة الكويتية ملتزمة بإعداد وتطوير الأطر القانونية والمؤسسية من أجل التمكين للمزيد من الاستثمار الخاص، وسوف يزداد الاعتماد على القطاع الخاص لتحقيق النمو الاقتصادي ولخلق فرص العمل.

إن ضعف العلاقة الموجودة بين مستوى التحصيل العلمي العالي في الكويت ومخرجات الصحة لسكانه من النساء ومعدل حضورهن الأقل في المجالات الاقتصادية وفي مجالات صنع القرار ناتج عن توليفة من العوامل المعقدة. فالاتجاه الاستراتيجي الذي تم تبنيه للتعامل مع هذا الخلل قد ساهم في

تقديم حلولٍ جزئية، إلا أن هناك إمكانية لبذل المزيد لاستهداف الأدوار الذكورية ودمج الرجال في أجندة التقدم الاقتصادي للمرأة، باعتبارها هدفاً وطنياً، بحيث يمكن مخاطبة طرفي معادلة النوع الاجتماعي.

6. ملخص المناقشات

أثارت الورقة المقدمة حوارات ثرية وأفرزت وجهات نظر عديدة من جانب مجموعة من المشاركين في الحلقة النقاشية، فقد عبّر عدد منهم عن أهمية بذل الجهود الجادة والمتواصلة لتوضيح وتحليل ومتابعة الدور التنموي للمرأة العربية، من أجل إيجاد الحلول العملية الناجحة لزيادة هذا الدور. وفي إطار دولة الكويت، فقد لوحظ ضرورة تقديم حلول مكتملة لضعف العلاقة الموجودة بين مستوى التحصيل العلمي العالي في الكويت لسكانه من النساء ومعدل حضورهن في المجالات الاقتصادية المختلفة ومجالات صنع القرار.

وقد أثارت الدكتورة/ حصة الشاهين، من الجمعية التطوعية النسائية الكويتية، مسألة الأنماط الاجتماعية المساهمة في تحديد موقع النساء في المجتمعات العربية، وركّزت بالخصوص على دور الموروث الديني والتأويلات التي أنجزت حول محتوى النصوص الدينية.

وفي نفس المجال عقّبت مشاركة أخرى على الموضوع المتعلق بالدين وموقع المرأة العربية في العملية التنموية، مشيرة إلى التناقض الصارخ بين الاتفاقيات الدولية الخاصة بتفعيل قضايا النوع الاجتماعي، والتي صادقت عليها معظم الدول العربية، والقوانين الخاصة بالأسرة والأحوال الشخصية التي عادةً ما يفترض أنها مستمدة من التشريع الإسلامي.

الهوامش

[1] هذا الفصل مقتبس من د. علي عبد القادر علي، 2003: "مذكرة حول تطوير أدوات قياسية لقياس مدى التقدم نحو المساواة بين النوعين" ، وزارة التخطيط – قطاع الإحصاء والمعلومات.

[2] تم تقدير هذه النسبة من المتوسطات المتوفرة من 55 قطراً.

المراجع العربية

مكتب الأمم المتحدة الإنمائي (2006)، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005، نحو نهوض المرأة في الوطن العربي.

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (2005)، "المرأة العربية والتنمية الاقتصادية"، تحرير: هبة حندوسة.

مكتب الأمم المتحدة الإنمائي (2002)، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، تهيئة الفرص للأجيال القادمة.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استراتيجية تطوير أوضاع المرأة العربية في منطقة غربي آسيا حتى عام 2000.

جاسم السعدون (1996)، "التخطيط للاحتياجات من الكفاءات النسائية في برامج التنمية"، مؤتمر حول دور المرأة في التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية.

خلدون النقيب (1996)، "المرأة وإمكانية التغيير في الوضع الاجتماعي"، منتدى المرأة وصنع القرار: الطريق إلى تحقيق المساواة"، الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، 6-9 مايو 1996.

محمد الرميحي (1995)، معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج، دار الجديد.

المراجع الإنجليزية

Anker, R. (1998), Gender and Jobs: Sex Segregation of Occupations in the World. Geneva: International Labour Office.

Hijab, N. (1988), Womanpower: The Arab Debate on Women at Work. Cambridge: Cambridge University Press.

Nalini Visvanathan, Lynn Duggan, Laurie Nisono , Nancy Wiegersma (1997), The Women, Gender and Development Reader, Dhaka, University Press Limited.

Khoury NF, VM Moghadam (1995), Gender and Development in the Arab World: Women's Economic Participation: Patterns and Policies. United Nations University, Zed Press.

صدر عن هذه السلسلة :

1 - مواءمة السياسات المالية والنقدية بدولة الكويت لظروف ما بعد التحرير
د. يوسف الابراهيم ، د. أحمد الكواز

2 - الأوضاع والسياسات السكانية في الكويت بعد تحريرها
د. ابراهيم العيسوي (محرر)

3 - إعادة التعمير والتنمية في الكويت
د. عمرو محي الدين

4 - بعض قضايا الإصلاح الاقتصادي في الأقطار العربية
د. جميل طاهر ، د. رياض دهال ، د. عمادالامام

5 - إدارة الموارد البشرية وتخطيط التعليم والعمالة في الوطن العربي
د. محمد عدنان وديع

6 - حول مستقبل التخطيط في الأقطار العربية
د. ابراهيم العيسوي

7 - مشاكل التعليم وأثرها على سوق العمل
د. محمد عدنان وديع

8 - أهداف التنمية الدولية وصياغة السياسات الإقتصادية في الدول العربية
د. علي عبد القادر علي

9 - تحديات النمو في الاقتصاد العربي الحديث
د. عماد الإمام

10 - هل تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات نمو الدول العربية؟
د. علي عبد القادر علي

11 - الصيرفة الإسلامية : الفرص والتحديات
د. محمد أنس الزرقا

12 - دور التجارة العربية البينية في تخفيف وطأة النظام الجديد للتجارة
اعداد : د. محمد عدنان وديع ، تحرير : أ. حسان خضر

13 - العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية
اعداد : د. علي عبد القادر علي

14 - السياسات الكلية وإشكالات النمو في الدول العربية
اعداد : أ. عامر التميمي ، تحرير : د. مصطفى بابكر

15 - الجودة الشاملة وتنافسية المشروعات
اعداد : أ.د. ماجد خشبة ، تحرير : د. عدنان وديع

16 - تقييم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في الدول العربية
إعداد: د. عماد موسى، تحرير : د. أحمد طلفاح

17 - الأضرار البيئية والمحاسبة القومية المعدلة بيئيا : إشارة لحالة العراق
إعداد: د . أحمد الكواز

18 - نظم الإنتاج والإنتاجية في الصناعة
إعداد: م . جاسم عبد العزيز العمّار، تحرير: د. مصطفى بابكر

19 - اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية
إعداد: د . علي عبدالقادر علي، تحرير: د. رياض بن جليلي

20 - هل أضاعت البلدان العربية فرص التنمية؟
إعداد: د . أحمد الكواز

21 - مأزق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية
إعداد: د . أحمد الكواز

22 - التنمية وتمكين المرأة في الدول العربية
إعداد: د .علي عبد القادر

23 - العولمة والبطالة: تحديات التنمية البشرية
إعداد: د .محمد عدنان وديع

24 - اقتصاديات التغير المناخي: الآثار والسياسات
إعداد: د .محمد نعمان نوفل

Arab Planning Institute - Kuwait

P.O.Box: 5834 **Safat** 13059 - **State of Kuwait**
Tel: (965) 4843130 - 4844061 - 4848754
Fax: 4842935

المعهد العربي للتخطيط بالكويت

ص.ب: 5834 **الصفاة** 13059 **دولة الكويت**
هاتف: 4848754 - 4844061 - 4843130 (965)
فاكس: 4842935

E-mail: api@api.org.kw
web site: http// www.arab-api.org

ISBN: 99906 - 80 - 21 - 8
Depository Number: 2008/026